العدد (2079) السنة الثامنة - الخميس (24) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصـراحة

ممارسات الترقيع

إحسان شمران الياسري

كلما اجتهدت المؤسسات في خدمة القطاع الذي تختص به، كانت جديرة باحترام جمهورها وموضع ثقته.. وكم من مؤسسة تفانت في عملها، ويوم جاء موعد الحساب، حملتها القلوب قبل الاكف.. ولن ينسى العراقيون سلوك الزعيم الراحل (عبد الكريم قاسم) خلال فترة حكمه، وكان سلوكا عفويا لم يرتبط بوسائل اعلام وكامرات الفضائيات، بل بضمير عفيف وعقل نظيف.

فعندما يقول لصاحب المخبز (صّغر صورتي وكبّر الرغيف) انما يبعث برسالة لا لبس فيها بما يشغل الحاكم ويثقل كاهله..

وباستثناء امثلة محدودة لزعيم بوزن عبد الكريم قاسم، فأننا لا نأمل بأمثلة من هذا الوزن، بل نأمل بقدر من التوزان في التفكير والانسجام وقدرة على الاحساس بالوطن والوطنية..

وليس صحيحا ايضا ان تصدر اعلانات من شاكلة (وّجه السيد رئيس الوزراء بكذا).. فيتم توزيع الحصة التموينية لان رئيس الوزراء وجهه بذلك..

ولماذا يحتاج رئيس الوزراء ان يوجه مؤسسة مثل وزارة التجارة او المؤسسة المسؤولة عن البطاقة التموينية للقيام بعملها، بل ان البطاقة التموينية هي من صميم عمل هذه المؤسسات.

ان توجيه رئيس الوزراء يحتمل أمرين.. اما ان دولته يبحث عن دعاية لنفسه، فيما المؤسسة تؤدي واجبها المعتاد.. او ان المؤسسة (نايمة) او غافلة عن واجبها وهو الذي أيقضها.. والحالتان غير مقبولتين.

ان توزيع مفردات البطاقة التموينية بعد موجات الاحتجاج بعثت بأضعف رسالة الى الجمهور بان ما حصل هو رد فعل وقتي وان الاداء لم يتحسن بالمرة. وحتى المكاسب التي يحصل عليها المجتمع من اوامر وتوجيهات من هذه الشاكلة، هي مكاسب وقتية يجري اجترار نتائجها الزائفة اعلاميا واداريا وماليا من جهات مختلفة، تكون في العادة من النوع الذي يصطاد في اجواء من هذا النوع، ويناسبها عادة الخطاب الانتخابي اكثر بكثير من الاداء النوعي والنتائج التي يمكن إحصاؤها كميا وعدديا.

وانا هنا لا أقلل من أهمية توجيهات رئيس الوزراء الذي يحاصره المجتمع بالاسئلة، ولكن الرئيس له شغل آخر غير انتظار فشل المؤسسات لكي يوعز لها بأنهاء الغفوة.

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مرة اخرى مع افرازات تظاهرات الجمعة

ترسيخ قيم الديمقراطية طريقاً لابد منه لتحقيق الإصلاح السياسي

جسدت الاحتجاجات الشعبية منذ انطلاقها في تظاهرات عمت ارجاء العراق بما فيها بغداد التي كانت جمعة الغضب في الخامس والعشرين من شباط الماضي بدايتها ، خللاً ظل ملازماً للعملية السياسية منذ وضع لبناتها بشكل مشوه في ٢٠٠٣ ، يتمثل بافتقار الاطراف السياسية المشاركة الى رؤية واضحة وبرامج عمل ، يمكن ان يكونا قاعدة ارتكاز بناء لهذه العملية المعقدة والشائكة ، بسبب ولادتها على انقاض تراكمات خطيرة على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وكان من نتائج هذا الخلل بروز منحنيين خطيرين القيا ظلالهما

طارق الجبوري

الثقيلة على مجمل الوضع العام في العراق الاول يتعلق بضبابية المنهج الديمقراطي والتباس معالمه، والثاني فقدان مفهوم العدالة الاجتماعية لمعانيه ومضامينه في نفوس المواطنين . فبالنسبة للطريق الديمقراطي ، ورغم اختلاف منابع افكار القوى السياسية المشتركة في العملية السياسية وتبنيها مفاهيم ونظريات مختلفة ومتباينة ، إلا أنه كان من المفترض بها البحث عن القواسم المشتركة لادارة بلد يعاني أزمات متعددة ومتنوعة والاتفاق على الية تضمن بناء مؤسسات الدولة خاصة الاجهزة الامنية على وفق اطر لا تنحرف فيها عن النهج الديمقراطي . وبدلاً من ان تضع هدف بناء العراق الجديد في اولويات اهدافها وتضع خلافاتها الفكرية جانباً ، نراها تتصارع بالسر والعلن ويكيد كل طرف للآخر وبشكل اسهم في تعطيل الكثير من المشاريع وفي مختلف المستويات . ومن رحم هذا الوضع الملتبس تم صياغة الدستور الذي زاد من حدة اختلافات النخب السياسية في كثير من مواده وفقراته بعضها مهمة وحساسة كالمادة ١٤٠ ، ومع ذلك فان هذا الدستور ،على ما اشرنا اليه من مواد كانت محل اختلاف في تفسيراتها ، قد وضع ملامح وطبيعة النظام عندما نص في ديباجته بالقول (نحن شعب العراق الناهض توا من كبوته، والمتطلع بثقة إلى مستقبله من خلال نظام جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي، عَقَد العَزم برجاله ونسائه، وشيوخه وشبابه، على احترام قواعد القانون، ونبذ سياسة العدوان، والاهتمام بالمرأة وحقوقها، والشيخ وهمومه، والطفل وشؤونه، وإشاعة ثقافة التنوع، ونزع فتيل الإرهاب.) اضافة الى ما تضمنه من مواد تكفل الحريات الفردية والسياسية والثقافية وغيرها ، دون ان يتمكن القائمون بالعملية السياسية وفرسانها من ترجمة ما جاء في هذا الدستور الى فعل وبقوا عاجزين عن وضع برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تؤكد ايمانهم الحقيقي والفعلي بضرورات بناء عراق اخر لامكان فيه لثقافات الاقصاء والتهميش ومنع الحريات ، وظلت حالة التخبط ، مع الأسف ، هي السمة السائدة لعمل مجلس النواب والحكومة في كل المراحل وطيلة السنوات الماضية، ما انعكس على ضعف ادائهما. ولم يكن تشخيص اسباب هذا الوضع بمستعص أو يحتاج إلى تنظير وكثير عناء ، بل ان المفارقة الاشد دهشة ان معظم ان لم نقل كل المسؤولين كانوا يصرحون ليل نهار ويعلنون على الملأ ما واجهوه ويواجهونه من اخفاقات سببها المحاصصات وتغليب المصالح الحزبية الضيقة على المصالح العامة . ولم تكن تنفع كل الترقعيات المهلهلة في اصلاح وضع صار خطراً على العملية السياسية بحد ذاتها وعلى مستقبلها ايضاً ، بل صار المواطن يتخوف مما قد تؤول اليه الامور اذا بقيت الاوضاع على ما هي عليه ، فوجد في الاحتجاجات السلمية الوسيلة الانسب ، التي قد تعيد الصحوة لنخب اضاعت فرص كثيرة للوطن والشعب معاً . تظاهرات واحتجاجات لم تكن الاولى حيث شهدت البصرة موجة احتجاجات ضد وزير الكهرباء السابق كريم وحيد في صيف ٢٠١٠ تلتها موجة غضب ونقمة على سوء الخدمات في عدد من محافظات الفرات الاوسط والجنوب ، غير انها مرت كسحابة صيف او مر الكرام دون ان يتنبه احد من سياسيينا الى امكانية اتساع حجم الاحتجاجات في ظل هذه اللاابالية عند البعض من المسؤولين الذين ابقوا تعاملهم مع ادق الامور واخطرها ، كقضية الفساد والخروقات الامنية ، بعدم مسؤولية . ومرة اخرى واخرى يتقدم الشعب بفطرته النظيفة وغير الملوثة على سياسييه ، ويدرك ان لاحلول ولامعالجات لمشاكله التي لاتتجزأ عن مشاكل الوطن ، في ظل حالة التخبط والفوضى وغلبة الاجتهادات على الخطط وبرامج العمل الوطنية الكفيلة بنقل الطروحات النظرية والشعارات الى واقع معاش وملموس . ومن هنا فان هدف التظاهرات الاكبر التي لخصت بكلمة "كفى صمتاً" يتمثل باهمية رسم خارطة طريق لتصحيح مسار الحكم باتجاه دولة مدنية ديمقراطية لايمكن ان تتحقق اذا لم تعبر في اجراءاتها (عن المصلحة العامة للمواطنين) مع الحذر من اتخاذ هذه المصلحة ذريعة لتحولها إلى دولة استبدادية تمارس استبدادها باسم مصلحة المواطنين ،(و من هنا ظهرت الحاجة إلى خلق توازن ما بين المصلحة العامة التي تمثلها الدولة المدنية و المصلحة الخاصة التي يمثلها حقوق الفرد المواطن) كما اشارت الى ذلك دراسة بعنوان (المواطنة حقوق وواجبات) حررها رئيس مجلس امناء مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الانسان سعيد عبد الحافظ .

اما في ما يتعلق بالمنحى الثاني المتعلق بالعدالة الاجتماعية فيكفي الاطلاع على خريطة الفوارق الحادة بين دخول طبقة السياسيين الجدد واعوانهم وبين الغالبية العظمى من الشعب ، لنعرف مقدار الظلم الذي صبرنا عليه ، ناهيك عن نقص الخدمات وحرمان المواطن من ابسط مستلزمات العيش الكريم .

وتشير دراسات كثيرة الى ان اخلال الحكومة بشروط العقد، وعدم تأمينها الحماية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأفراد ولم تساو بينهم عمليا أمام القانون يكون من الطبيعي ان يضعف عندهم الشعور بالمواطنة والولاء لقانون المجتمع . الدولة التي يعيشون في ظهرانيها، وأن يبحثوا عن مرجعية أخرى تحميهم، أو تقدم لهم شعورا ولو كان وهميا بهذه الحماية، كالعودة إلى الارتباط بالجذور الدينية أو الطائفية والعائلية والقبلية والعرقية ، ومع ذلك فان العراقيين وبرغم كل الحيف لم ينجروا في الاعم الأغلب الى هذا المنحدر ، واختاروا العراق الجديد كخيمة لتوحيد صوتهم وصرختهم ضد المفسدين ، والمطالبة بإصلاح العملية السياسية وتمسكهم بمبادئها وروحها التي تحترم الفرد وتعمل من اجله . ونحسب ان محاولة اختزال مطالب المتظاهرين المشروعة بالخدمات والجانب المطلبي الآني يؤشر، اذا نظرنا للامر بحسن نية ، بقصر نظر وسوء تقدير من قبل مجلس النواب والحكومة على حد سواء ، لما يريده الشعب وما ينبغي ان يمارسانه من دور لاصلاح ما آلت اليه الامور . فاجراءات الحكومة لم تتعد وعود بتحسين الخدمات وتلبية بعض مطالب المتظاهرين وامهال الوزراء فترة مئة يوم لتقييم أداؤها ، وهي اجراءات لم ترق الى ما كان يرجى منها خاصة ما يتعلق بمحاسبة من اساء للمتظاهرين من الشباب او للاعلاميين الذي صار مطلباً جماهيرياً لمعرفة مدى الايمان بالقوانين والتشريعات الكافلة لحقوق المواطنين وحرياتهم ، ولم يكن مجلس النواب باحسن حالاً من الحكومة ، حيث بقيت قراراته اسيرة توافق رؤوساء الكتل وحرمان العشرات ان لم نقل المئات من اعضائه من ممارسة دورهم كممثلين للشعب ، وبذا نصل الى نتيجة ان مشوارنا السلمي في الاصلاح ما زال طويلاً ويتطلب جهوداً مضاعفة خاصة من منظمات المجتمع المدني والناشطين من الشباب الذين اثبتوا جدارة ووعياً لمستوى التحدي ووضع العملية السياسية على طريقها الصحيح.

التشجيع على الإخبار في قضايا مكافحة الفساد

نصت الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ على أن للمخبر في الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي، وجرائم التخريب الاقتصادي والجرائم الأخرى المعاقب عليها بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أن يطلب عدم الكشف عن هويته وعدم اعتباره شاهدا، وللقاضي أن يثبت ذلك مع خلاصة الأخبار في سجل خاص بعد لهذا الغرض ويقوم بإجراء التحقيق وفق الأصول مستفيدا من المعلومات التي تضمنها الأخبار دون بيان هوية المخبر في الأوراق التحقيقية ، هذا النص معمول به منذ صدور القانون بتاريخ ١٩٧١/٣/١٤ ونفاذه بعد شهر من هذا التاريخ .

زهير كاظم عبود

وانسجاماً مع توصيات فريق عمل الخبراء لحماية الشهود والمخبرين والضحايا والخبراء في وضع مسودة لقانون يتضمن وضع تعاريف للمخبر والشاهد والخبير والضحية ، مع الأخذ بعين الاعتبار أفضل الممارسات الدولية التي اتخذت في ميدان حماية الشهود والمخبرين والضحايا والخبراء .

وإزاء ماورد أعلاه نكون بحاجة ماسة لتطوير وتفعيل عمل المخبرين بما يخدم عملية الأخبار ويدعم الإطار العام للسياسة العامة في مكافحة الفساد، ويتطلب الأمر وجود التنسيق والانسجام بين عمل هيئة النزاهة مع القضاء ، وحصرا مع قضاة التحقيق المختصين بقضايا النزاهة ومكافحة الفساد ، بالنظر للتشابك في المهمات والمشاركة في الهدف .

إن الإخبار عن وجود فساد يعزز الفهم السليم لدور المواطن في فضح الخلل والممارسات الخاطئة والشاذة، وهذا الأخبار يكون بالشكل الاعتيادي في ما يخص الحالات التي تؤكد سوء السلوك أو السلوك الخاطئ، وكشف وجود حالة فساد، وأن مثل هذا الإخبار يكون ضمن المفاهيم العامة لثقافة المواطن في رصد الفساد ومتابعة الأخطاء التي يمارسها بعض الفاسدين، وهذا الأمر يأتي من خلال الثقافة والوعي اللذين تتكفل بهما منظمات المجتمع المدني والأحزاب الوطنية، ومساهمة الجميع بالتكافل والتضامن مع دور هيئة النزاهة الفعال في هذا المجال.

ويمكن أن تكون تجربة ((المخبر السري)) في جرائم الإرهاب التي اجتاحت العراق مؤخرا، قاعدة يمكن من خلالها تشذيب الممارسات الخاطئة والسلبيات التي ساهمت في النقد الذي تم توجيهه لدور المخبر السري وشهادته، وهذه الاستفادة ليس من باب إحياء الشكل القانوني للمخبر السري، بقدر ما نكون مع اقتراح مسودة لهذا القانون، ضمانا لإنجاح عملية الإخبار بما يعزز عمل النزاهة ويؤكد نجاح مشروع مكافحة الفساد وملاحقة المفسدين، باعتبار أن الفساد ظاهرة سلبية وآفة تنتشر زمنيا، ولها أسبابها.

إن تقديم المعلومات والتعاون مع الجهات التحقيقية القضائية واجب وطني وأساسي في دعم عملية مكافحة الفساد بشكل خاص والحقيقة بشكل عام، غير أن إيجاد وسائل وسبلاً وطرقاً لتحفيز الإخبار الحقيقي وكشف الفاعل عن هذه الجرائم أمر مطلوب ينسجم مع الأسس العامة لعملية مكافحة الفساد، فالعديد من المخبرين يكونون بحاجة لتكريم وحوافز تشجعهم على الإخبار، وهذا الحافز ينبغي ان يتناسب بشكل طردي مع حجم عملية الإخبار عن الفساد، بالإضافة إلى أن عدداً من المخبرين لايرغب في كشف اسمه وعنوانه لظروف قانونية ومشروعه، وهذا الأمر قانوني ومشروع، فالمخبر في كل الأحوال ينبغي توثيق شهادته من قبل قاضي التحقيق المختص، ووفق هذا التوثيق والتدوين ينبغي أن يؤدي معه اليمين القانونية المرسومة في قانون أصول المحاكمات الجزائية، وعلى هذا الأساس يتم تسجيل اسم وهوية المخبر في سجل خاص يكون بحوزة القاضي يمنحه رقما خاصا بديلا عن الاسم، ولا يجوز اطلاع أية جهة أخرى على هذا السجل، سوى المحكمة الجنائية المختصة إذا أرادت أن تتوثق من صحة المعلومات ، كما لايجوز تصويره أو استنساخ المعلومات الواردة فيه ، ويحتفظ به القاضي في مكان أمين داخل خزانة المحكمة لايطلع عليه سوى القاضي المختص. ويتم اعتماد هذا السجل من قبل قاضي التحقيق الخاص بقضايا النزاهة، ويتضمن اسم وهوية المخبر وجميع البيانات الضرورية التي تدل على هوية المخبر بالإضافة إلى صورة من هوية الأحوال المدنية، للتدليل على صحة وجدية الإخبار.

كما يمكن أن ينص القانون على اعتماد التصوير الفيديوي لشهادة المخبر صوتيا بعد حجب صورته، وتستمر الحماية المطلوبة في أدوار التحقيق والمحاكمة كافة.

وعند اقتضاء الاستماع الى شهادة المخبر من قبل المحكمة المختصة شخصيا، فيمكن أن يصار الى تحديد جلسة للاستماع في جلسة سرية دون حضور المتهم.

ويمكن تطوير القانون رقم ٥٩ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بحماية المخبرين في المؤسسات الحكومية وتقديم الحوافز المناسبة ، بما يتناسب مع التطور الزمني ، وما أفرزه الواقع العراقي من سلبيات وإيجابيات في سبيل تطبيق نصوص هذا القانون .

ليس فقط ضمان توفير الدعم المالي للمخبرين هو من يساهم في إنجاح برنامج حماية الشهود وتحفيزهم للإخبار عن جرائم الفساد، فالمخبر بحاجة لحلول ودوافع وحماية وحوافز ، حلول لوضعه الاجتماعي ، بما لايمس كرامته ، ولا يخدش وضعه الإنساني ، فلم تزل النظرة السائدة في العراق في احتقار الواشي مهما كان تبرير الوشاية ، ولم نزل في العراق ننظر الى المخبر كعنصر أمني يقف في صف السلطة مقابل جانب المواطن ، وهكذا فإنه يقف في الاتجاه المعاكس الذي يحرص السلطة على المواطن، بدلا عن التستر عليه ومساعدته في إخفاء معالم الفعل المخالف للقانون. ودوافع مالية ومعنوية ، دوافع وطنية تحتم على من يعرف أن هناك جرائم فساد تضر بالاقتصاد الوطني أو تضر بالمستقبل العراقي، أو تضر بأي شكل من الأشكال بقوت الشعب أو مكتسباته المادية والقانونية، أو تضعف الثقة بمؤسسات الدولة، المبادرة ضميريا ووجدانيا الى الإخبار لمكافحة هذا الداء، وبالتالي المشاركة في إيقاف زحف هذا الوباء حماية للمال العام وحقوق الناس.

الحوافز التي يحققها الإخبار وبصرف النظر عن المكسب المادي الذي يحققه المخبر، فإن هناك دورا مهما ورئيسيا لعملية الأخبار في كشف الجريمة، وبالتالي إيقاف المفسد من الاستمرار بارتكاب جريمته، ووضع اليد على الحالة التي تساهم في إدانة مثل هذا الفاعل وعدم تحقيق نتائج الفعل الجرمي .

والأهم من كل هذا في شكل الحماية الشخصية والاجتماعية التي يوفرها المشرع للمخبر، خصوصا إذا كان الإخبار يساهم بشكل أكيد وفاعل في كشف جرائم فساد وعدم نزاهة لجرائم كبيرة ومؤثرة سواء في القضايا المالية او القانونية او السياسية.

ومن جانب آخر ينبغي الانتباه الى كيفية التعامل مع الإخبار الكاذب أو الكيدي، ومثل هذا الإخبار ينبغي أن يولى أهمية خاصة، خصوصا وانه يساهم في إرباك عمل الهيئات والمؤسسات التي تسعى لمكافحة الفساد ، بالإضافة الى تشتيت الجهود الرامية الى تشخيص الحالات السلبية و الفساد بشكل حقيقي، مع الضرر الحاصل للضحايا الذين يمكن أن يطولهم الضرر نتيجة هذا الإخبار الكاذب ، ولهذا فإن النصوص القانونية الواردة في متن قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل لاتكفي للتطبيق في هذا المجال ، بل ينبغي أن تكون هناك نصوص رادعة وتتناسب مع أهمية الخطة والأهداف التي تسعى اليها مسودة القانون.

وإذا كان العراقي يتساءل عن الأسباب التي تجعل قضايا الفساد تنشطر وتتكاثر بالرغم من الجهود الرامية لمكافحة الفساد ، فإن السبب الأساس يكمن في عدم وجود نصوص قانونية رادعة وتمهد الطريق للمخبر أن يقدم إخباره بشكل سهل ودون تعقيدات وشكليات، كيف يمكن أن نرسم طريقاً سلساً لسلوك المخبر في قضايا الفساد، وأن نجعل منه واعيا للدور الذي يقوم به، وعارفاً بموقعه كمواطن له حقوق وعليه واجبات، وأن تكون هناك حملة قانونية تنسجم مع حجم الفساد ، وتنسجم أيضاً مع حجم المخططات والأهداف التي يضعها فريق الخبراء لأداء التقييم المعمق لتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، باعتبارها اتفاقية فاعلة وإرشادية نرى من الواجب أن تتم ترجمة نصوصها بما ينسجم مع الواقع العراقي، مع الاستفادة من خلاصة التجارب التي تطرقت اليها نصوص الاتفاقية .

ومن خلال تلك النصوص نلاحظ التأكيد على تبسيط الإجراءات ، وضمان سرية هوية المخبر، وخلق حوافز، على أن نلاحظ أن هناك نصوصا إجرائية نافذة تمنع استمرار الإجراءات بحق الموظف بعد أن يجد قاضي التحقيق المختص أن الأدلة تكفي لإحالته للمحاكمة عن التهمة المتعلقة بفعله، وسريان نص الفقرة (ب) من المادة ١٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل لاينسجم مع تطلعات وأهداف عمل الهيئة والحملة لمكافحة الفساد، ويعرقل عملية كشف مثل تلك الجرائم ومعاقبة مرتكبيها.

إن الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ أصبحت نافذة بعد إقرارها والتوقيع عليها، مما يوجب أن تنسجم القوانين النافذة والمرعية مع نصوصها، حتى يمكن أن تكون هناك ترجمة فاعلة وتطبيق لهذه النصوص .

ولهذا فإن تشريع نصوص تتصف بالصرامة والشدة في التطبيق عند الإدانة يمكن أن تساهم في حالات الردع ، وبالتالي فإن إبراز العقوبات المتناسبة مع حجم الجريمة في ظل ظروف غير اعتيادية تساهم في إنجاح عملية المكافحة .

كما إن دور الإعلام مهم جدا، غير أن جهود هيئة النزاهة في إبراز دورها في مكافحة الفساد يتحدد ضمن الدائرة المحدودة لدائرة الأعلام الخاصة بالهيئة، ولا تجد لها من المساندة والتعاضد الكافي مع المؤسسات الإعلامية الأخرى ، بالإضافة الى أهمية التواصل والدعم من منظمات المجتمع المدني من خلال رصد حالات الفساد ، ومن خلال الإشارة والنقد لمكامن الخلل والسلبيات التي تعانيها دوائر الحكومة ، والمساهمة في الدراسات الميدانية التي يمكن الاستفادة منها في مجال مكافحة الفساد .

مدنية الإسلاميين الزائفة

فريدة النقاش

كان شعار الدولة المدنية أي الدولة غير الدينية وغير العسكرية التي يريدها المصريون، واحدا من أقوى شعارات ثورة ٢٥ كانون الثاني وأبرزها، ولم يقلل من شأن قوة هذا الشعار وتعبيره عن احتياج مجتمعي وسياسي، هو الاحتياج للديمقراطية الحقة التي تتمكن فيها الجماهير من السيطرة على مصيرها وصنعه ولم تقلل منه محاولات جماعة الإخوان المسلمين للسيطرة على ميدان التحرير والظهور بمظهر المهيمن على حركته، سواء حين جرى استدعاء «يوسف القرضاوي» ليخطب في مئات الآلاف خطبة الجمعة، أو حين مرافقة د. محمد البلتاجي لرئيس الوزراء د. عصام شرف لدي زيارة الأخير لميدان التحرير، ليعلن للمتظاهرين أنه يستمد شرعيته من ثورة ٢٥ كانون الثاني وأن مطالبها هي مطالبه.

وأثارت الواقعتان قلقا عميقا بين القوى الديمقراطية واليسار على نحو خاص، ومصدر القلق هو أن الجماعات الإسلامية كافة، والإخوان المسلمين خاصة لم يتقدموا خطوة واحدة – رغم المراوغات الكثيرة والخطابات الملتبسة – في اتجاه مبدأ المواطنة.

ومايزال المواطن بالنسبة لهم هو المؤمن المسلم، أما الآخرون فلابد أن يبقوا في درجة أدنى، وفي واقعنا المصري فإن هذه الدرجة الأدنى تضم المسيحيين والنساء، ولم تتحرر لا ممارسات هذه الجماعات ولا خطابها من التميز ضد هاتين الفئتين في المجتمع المصري.

وإمعانا في المراوغة يقول الإخوان المسلمون: إنهم يساندون «الدولة المدنية» شرط أن تكون لها مرجعية إسلامية، وهو ما يعني طبقا لبرنامج الإخوان المسلمين تشكيل لجنة من كبار علماء الإسلام لمراجعة القوانين والتشريعات والتحقق من مدى مطابقتها للشريعة الإسلامية، وهنا يمنح الإسلاميون كافة للمادة الثانية من الدستور مكانة أعلى من مواده الأخرى التي تنص على المساواة بين المواطنين وتحرم التمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين، ففي هذا السياق يقول برنامج الإخوان المسلمين إنه لا يجوز لامرأة أو مسيحي تولي منصب رئيس الدولة طبقا للشريعة، وهو ما عاد وأكد عليه أحد المتحدثين باسم مكتب الإرشاد في مصر، وأكده أيضا «علي صدر الدين البيانوني» المراقب العام السابق للإخوان المسلمين في سوريا، وهو ما يعني أن هذا التوجه هو مسألة مبدأ في فكر الإخوان المسلمين عامة.

وهكذا فإن فكرة الدولة المدنية ذات المرجعية الدينية تظل فكرة مراوغة، يجرى استخدامها للتلاعب السياسي، ومحاولة خداع القوى السياسية بمن في ذلك قوى الثورة التي رفعت شعار الدولة المدنية بمرجعيتها المتعارف عليها وهي مبدأ المواطنة والدستور والمواثيق العالمية لحقوق الإنسان وهي المواثيق التي أنتجتها بعض خيرة العقول الإنسانية من كل الديانات والثقافات، وتوافقت عليها البشرية تعبيرا عن الاحترام لكرامة الإنسان أيا كان دينه أو جنسه أو لونه أو طبقته أو بلده.. وتستمد هذه المواثيق مشروعيتها العالمية من مجموعة المثل والقيم العليا التي انطلقت منها وتأسست عليها.

وكان الإخوان المسلمون والجماعات الجهادية المختلفة قد استثمروا -على أفضل نحو- التدين البسيط للمواطن العادي وتلاعب بوعيه على مدى السنين، وظلوا يعملون منذ نشأتهم كرافعة لتشويه الصراع القائم في المجتمع، وإضفاء طابع ديني عليه لإخفاء طابعه الاجتماعي والطبقي الأصيل، وذلك في المرحلة العاصفة من تاريخ بلادنا التي قامت فيها الرأسمالية الطفيلية التابعة ومن بينها كبار الملاك من الإخوان المسلمين بفرض ما اسمته بسياسة الانفتاح الاقتصادي وما أدت إليه هذه السياسة من انقسام وحشي في المجتمع، وبدلا من مساندة المظلومين والكادحين ليدافعوا عن مصالحهم أخذت الحركة الإسلامية تتوغل في المجتمع أفقيا ومن جميع طبقاته وفئاته مستخدمة الدين لتوحد تحت عباءتها ما فرقه الصراع الاجتماعي.

ويقول المفكر سمير أمين «إن عمومية ومرونة هذا الأسلوب الذي تعتمده هو ما يفسر قوتها حيث يمكنها من استقطاب قوي جديدة ومتباينة ولها مصالح ليست بالضرورة متوافقة لكنها كلها متفقة من حيث رفضها للوضع القائم» أي أنها تقدم برنامجا زائفا عابرا للطبقات.

ورفض الإخوان المسلمين للوضع القائم ليس هو رفض ثوار ٢٥ كانون الثاني، ولا دولة الإخوان المسلمين المدنية الزائفة هي دولة ثوار ٢٥ كانون الثاني، فقد ارتقى وعي الثوار الجماعي في ظل حركتهم وعملهم المشترك ليكون قادرا على معرفة الحدود بين الزائف والحقيقي هم الذين سبق أن اكتشفوا زيف سلطة مبارك وآلته الدعائية الضخمة، ولا يزال الطريق طويلا أمام المصريين لبناء دولة مدنية حقيقية على أساس من المواطنة والعدالة والديمقراطية.

الاستفتاء.. وما بعده

حسين عبدالرازق

أمضيت يوم السبت الماضي ساعة ونصف الساعة في طابور المصوتين في الاستفتاء على التعديلات الدستورية بمدرسة طلعت حرب للبنات الملاصقة للمقر الرئيس لحزب التجمع، وكنت قد بكرت بالذهاب في العاشرة صباحا لأدلي بصوتي بسرعة وأعود للعمل، ولكني فوجئت بطابور طويل من الرجال وأقل منه قليلا للنساء. ووقف آخرون اتوا في منتصف النهار ثلاث وأربع ساعات في انتظار وصولهم إلى صندوق التصويت.

كانت المدرسة خالية تماما من أي تواجد أمني، ولم يكن هناك من يتدخل لتنظيم وقوف المصوتين وترتيبهم، ومع ذلك التزم الجميع بالترتيب وبالنظام تلقائيا، باستثناء رجل طاعن في السن ظل يتسلل إلى أن استطاع الوقوف في مقدمة الصف قافزا على عشرات من الشباب والشيوخ، وصحفي شاب تسلل هو الآخر ضاربا عرض الحائط باحترام النظام والالتزام بالقيم التي اعادتها ثورة ٢٥ كانون الثاني للحياة، وحالتان ضمن آلاف شاركوا بالتصويت في هذه اللجنة تؤكد الظاهرة.

وخلال تبادل الحديث مع الواقفين في هذا الطابور الطويل لفت نظري تأكيد عديدين أنهم يشاركون لأول مرة في حياتهم في الاستفتاءات والانتخابات العامة، وسألت أحدهم وعمره ٧٣ عاما كما أخبرني عن السبب، فأجاب ببساطة لأن كل الانتخابات والاستفتاءات قبل اليوم كانت نتائجها محددة سلفا، وصوتي بالتالي لا تأثير له، أما اليوم فصوتي مسؤولية لأنه سيساهم في تقرير مستقبل مصر سواء قلت لا أم قلت نعم.

ووقوع بعض التجاوزات هنا أو هناك، رصدتها منظمات المجتمع المدني التي تولت المراقبة من داخل اللجان، أو بعض المشاكل مثل نقص البطاقات الانتخابية في عدد من اللجان ووجود بطاقات دون ختم وتأخر وصول بعض القضاة (رؤساء اللجان) وتوقف التصويت نتيجة ذلك في عدد من اللجان لمدد تراوحت بين ساعة وساعتين.. لا ينفي حقيقة أن هذه أول عملية انتخابية (استفتاء) تتم في نزاهة وحرية، وتشهد إقبالا غير مسبوق ربما يتجاوز، ٧٠٪ من الناخبين (أكثر من ٤٥ مليون ناخب)، وتؤكد أن المصريين قد قرروا أن يمسكوا مصيرهم بأيديهم ويتولوا أمورهم بأنفسهم ويمارسوا السياسية بكل أبعادها باعتبارها شأناً يخصهم جميعا. ومع ذلك فقد كانت هناك ظاهرة مثيرة للقلق يتحمل مسؤوليتها «جماعة الإخوان المسلمين» وتيار الإسلام السياسي عامة.

فرغم قرار المجلس العسكري بوقف حملات الإعلام والدعاية يومي الجمعة والسبت، فقد حشدت جماعة الإخوان المسلمون (وجماعات سلفية) كوادرها أمام لجان التصويت داعية الناخبين للتصويت بنعم. وقيل – والله أعلم– أنها قامت بدفع أموال للناخبين ليصوتوا بنعم في بعض المواقع!

والأخطر انها ارتكبت جريمة استغلال الدين في السياسة والزعم بأن من يقول «لا إثم ويخالف شرع الله، وهي الجريمة المعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات طبقا للمادة ٩٨ (و) من قانون العقوبات.

والجماعة مطالبة بمراجعة هذه المواقف ونقدها وادانتها علنا إذا كانت راغبة حقا في أن تكون ضمن التيار الديمقراطي، كما أعلنت في الاجتماع الذي عقدته في مقرها يوم الأربعاء الماضي واستضافت فيه الأحزاب الرئيسية المصرية.

وسواء جاءت نتيجة الاستفتاء بنعم أم لا.. فالمجلس العسكري الحاكم مطالب بالجلوس مع الأحزاب والقوي السياسية وائتلافات الشباب للتفاهم حول المرحلة الانتقالية أولوياتها ومدتها وكيفية إدارتها، حتى تستمر الثورة ولا يتم إجهاضها من قوى الثورة المضادة.. ولنتذكر جميعا أن شعار الثورة كان «الشعب يريد اسقاط النظام» وهو ما لم يتحقق بعد.